الأهرام

■ ٥ يونيو ٢٠٠٢ ■

«دستوريا سيادنا»!!

لم تكن تحذيرات نواب الشعب خلال أدوار الانعقاد المختلفة وتحديدا عند نظر بعض التشريعات المرتبطة بالدستور من أنها غير دستوريا مجرد كلام فارغ أو محاولة لتعطيل إصدار التشريع!! فقد ثبت بالدليل القاطع أن مثل هؤلاء النواب يمتلكون حاسة دستورية غريبة.. فاقت في أحيان كثيرة خبرة المتخصصين، وأكدتها أحكام المحكمة الدستورية عندما قضت ببطلان تلك التشريعات سواء كان الشكل أو من حيث المضمون!!.

ايمن نور

أحمد البطريق

وايا كانت الاتهامات التى وجهت فى ذلك الوقت لمثل هؤلاء النواب بالجهل التشريعى او بالتضليل او حتى بمحاولة تعطيل اعمال البرلمان.. فانه قد ثبت بالدليل القاطع ان الخبرة البرلمانية والبحث المستمر والعمل الجاد الذى يقوم به مثل هؤلاء النواب يرفع من قدرهم ويجعلهم الاحسن بالكلمة عندما يحل المجد سواء اخذ بما يقولون او لم ياخذ!!.

وبصفة عامة فإن ما اقدم عليه الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب فى مستهل اعمال المجلس هذا الاسبوع من إحالة الاقتراح بمشروع قانون العمل الذى تقدم به النائب المستقل ايمن نور لمجلس الشورى لمناقشته قبل عرضه مرة اخرى على مجلس الشعب تمهيدا لمناقشته مع المشروع الذى تقدمت به الحكومة، لعل هذا الامر يوضح بجلاء مدى حرص الدكتور سرور على سلامة التشريعات التى تصدر عن البرلمان من الناحية الدستورية حتى لو تاخرت مناقشة هذا التشريع او ارجيء عرضه على البرلمان لدور انعقاد جديد.

فقد فجر النائب الدكتور ايمن نور فى بداية اعمال تلك الجلسة مفاجاة مذهلة من العيار الثقيل حين اعلن امام المجلس عن مناقشة مشروع قانون الجمعيات الاهلية أن مشروع القانون الذى تقدم به المجلس عن الجمعيات الاهلية للبرلمان منذ ما يقرب من عامين لم يتم نظره فى اللجنة ولم تتم إحالته لمجلس الشورى رغم انه المشروع الاسبق من مشروع الحكومة الأمر الذى يعنى تعريض مشروع قانون الجمعيات الأهلية للطعن بعدم الدستورية مرة اخرى!!.

وحين اكد الدكتور سرور سلامة الموقف من حيث الشكل بالنسبة للمشروع المقدم من الحكومة خاصة أن اقتراح النائب لم يناقش فى اللجنة (لجنة الاقتراحات والشكاوى) ولم يعد بشانه تقرير العرض على مجلس الشورى أسوة بالمشروع الحكومى.. واعتبار المجلس ان المشروع الذى تقدم به نور مجرد تعديلات على مواد القانون الذى تقدمت به الحكومة.. يخرج النائب من جعبته تقريرا عن مشروع قانون اخر وهو قانون العمل الذى سبق أن تقدم به ايضا للمجلس واعد بشانه تقريرا بعد مناقشته فى اللجنة المعنية ليقول وماذا بشان هذا التقرير؟! هل سوف يتم تجاهله ايضا؟! الامر الذى دفع الدكتور احمد فتحى سرور للتساؤل لماذا لم يتم إرسال هذا المشروع إلى مجلس الشورى؟! ثم يقرر إحالته فورا للشورى لمناقشته قبل عرض مشروع الحكومة على البرلمان حتى يتفادى الطعن على هذا القانون بعدم الدستورية مثلما حدث من قبل لقانون الجمعيات الأهلية.

فالدكتور احمد فتحى سرور لم تفارق ذاكرته على حسب الاعتقاد ما حدث من قبل لقانون الجمعيات الأهلية عام ١٩٩٩، عندما وقفت الحكومة لتدافع بشدة عن هذا التشريع مؤكدة أنه ليس من التشريعات المكملة للدستور رغم تحذير النواب عبد المنعم العليمى وايمن نور ومحمد خليل قويطة من أن عدم عرض هذا التشريع على مجلس الشورى سوف يعرضه للطعن بعدم الدستورية وهو الامر الذى تحقق بعد مرور اقل من عام واحد على صدوره مما تسبب فى انتقادات حادة للبرلمان.. فالدكتور سرور اخذ بالاحوط واحال مشروع النائب ايمن نور مثلما احيل المشروع الاصلى من قبل لمجلس الشورى ليقول كلمته فيه إعمالا لنص المادة ١٩٥ من الدستور.

فايا كانت المواقف التى سوف تترتب على تلك الإحالة من إرجاء مناقشة مثل هذا القانون فى البرلمان خاصة ان دور الانعقاد قد قارب على الانتهاء.

وايا كانت مواقف البعض الأخر الذين يرون أن إحالة هذا المشروع أو عدم إحالته لم ولن تقدم أو تؤخر خاصة ان المشروع الاصلى قد سبق وعرض على الشورى.. فإن ما اتخذه الدكتور سرور فى تلك الجلسة سوف يظل مثبتا فى سجلات العمل النيابى كسابقة برلمانية فريدة تؤكد حرص رئيس المجلس على ان يخرج التشريع من البرلمان وليس به اى عوار او شبهة بعدم الدستورية.

فالدستور يعلو ولا يعلى عليه،ورئيس المجلس قطع الشك باليقين حتى لا تتكرر مقولة «الدستور باسادة»!!.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية